

دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية «دراسة ميدانية»

د. مجدي وائل الكبيجي

أستاذ المحاسبة المشارك بقسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة
دولة فلسطين

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان دور الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات وعلاقتها في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، حيث تلجأ بعض إدارات الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التأثير في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي بالشكل الذي يخدم مصالحها، مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية الدولية للاختياريين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام نموذج «جونز» المعدل (Jones, 1991) (Dechow, et al, 1995-1996)، الذي يركز على قياس الاستحقاقات الكلية لقياس ممارسات إدارة الأرباح، كما تم قياس حوكمة الشركات من خلال مجموعة من أبعادها متمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، وحالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين، واستقلالية لجنة التدقيق. كما استخدمت مجموعة من المتغيرات الضابطة متمثلة في حجم الشركة، الرافعة المالية، ونوع شركة التدقيق. وتتألف عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة البالغة (13) شركة، على مدار سلسلة زمنية من عام 2012-2015. وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة، إضافة إلى وجود علاقات متباينة بين أبعاد حوكمة الشركات وإدارة الأرباح. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية لجان التدقيق، وامتلاك أعضائها الكفاءة والخبرة الكافية، وعدم ازدواجية المديرين التنفيذيين في الشركة، للحد من استغلال المديرين وممارستهم السلبية لإدارة الأرباح، ولكي تزداد فاعلية عملية الإشراف على إعداد التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

المقدمة

نتيجة لما يشهده العالم من تحرير الأسواق العالمية والعمل باقتصادات السوق، وما ترتب على ذلك من تغيرات في الأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية. حثت دراسات عديدة على ضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات لتوفير الموثوقية والصدق والعدالة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والذي من شأنه أن يعزز جودة التقارير المالية، ويسيطر على حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، التي يستفيد منها مستخدموها في اتخاذ القرارات. وفي سياق العديد من الأزمات والفضائح المالية التي أحدقت بموثوقية القوائم المنشورة ومصداقية معدميها والمدققين لها، تعالت الأصوات إلى وضع قواعد موضوعية لإدارة المؤسسات من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس إدارتها وبين مساهميها وأصحاب المصالح الآخرين، وذلك بموجب نظرية الوكالة (أبو عواد، والكبيجي، 2014).

* تم استلام البحث في فبراير 2017، وقيل للنشر في يونيو 2017.

وبالرغم من أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى البعد عن التحيز وموضوعية القياس المحاسبي، وعرض المعلومات المالية والإفصاح عنها بعدالة وشفافية، لكن المرونة التي أتاحتها تلك المعايير لإدارة الوحدات الاقتصادية في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرائق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من جانب الإدارة لتحقيق دوافع وأهداف خاصة، والتي من شأنها أن تؤثر مباشرة على التقارير والقوائم المالية، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة. الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ما يعرف بمفهوم ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management.

ونظرًا لما ترتب على ممارسات إدارة الأرباح من تضليل وطمس للحقائق، فقد نتج عن تلك الممارسات العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية، التي من أشهرها Enron, World Com، وقد كان من أسباب حدوث الانهيار لتلك الشركات: اختلال الهياكل التمويلية، وعدم القدرة على سداد تدفقات نقدية لسداد الالتزامات المستحقة، والافتقار إلى الممارسات السليمة للإشراف والرقابة، علاوة على عدم الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية التي تتعلق بالإفصاح والشفافية، وأيضًا الفساد المالي والمحاسبي والإداري، الذي تواطأت معه بعض كبرى شركات المحاسبة والتدقيق، مثل شركة Arthur Anderson والذي أدى أيضًا إلى انهيارها. (Kastantin, 2005: 35-51)، (إبراهيم، 2011: 437).

وقد تبين أن تطبيق آليات الحوكمة الداخلية يساعد على كشف الممارسات السلبية التي يقوم بها المدبرون التنفيذيون، والذي ينعكس على الأداء المستقبلي للشركة، نتيجة توافر المصادقية والموثوقية في المعلومات المحاسبية (Farber, 2005: 539). كما تبين وجود تلك الممارسات في الشركات لما لها من تأثير على تقييم السوق للشركة (التي تعمل على إدارة أرباحها)؛ لما تحمله تلك الممارسات في طياتها خداعًا وتضليلًا للمستخدمين (Qiang & Terry, 2005)، (أبو حجلة، وعلان، 2009)، (Azzoz & Khamees, 2016)، (Cheng, et al., 2015).

في ضوء ذلك، تزايد الاهتمام بممارسات المدبرين التنفيذيين في إدارة الأرباح، خاصة الممارسات السلبية التي تؤثر سلبيًا على قيمة المنشأة في الأجل الطويل، والمطالبة بضرورة الكشف عن تلك الممارسات، والحد من تأثير المدبرين التنفيذيين على البيانات المالية، والذي يمكن أن يتحقق عبر تبني وتطبيق القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات الحوكمة المؤسسية من قبل الشركات المساهمة العامة، الأمر الذي يساعد على إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف ذات العلاقة، وتفعيل الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية، وتوفير المعلومات المالية الملائمة والموثوق بها في الوقت المناسب.

مشكلة الدراسة:

من المفترض للمعلومات المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية أن تكون المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لأنشطة وأعمال الشركات لمدة زمنية محددة، ليتسنى من خلالها تقويم وضع الشركة والحكم على سلامة أدائها المالي، حتى يتمكن جميع الأطراف ذوو العلاقة من اتخاذ القرارات الرشيدة المختلفة، وقد تتعرض هذه المعلومات إلى التلاعب والتحريف من قبل الإدارة، باستخدام طرائق وسياسات معينة استجابة لدوافع وضغوط كثيرة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات. ونظرًا لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح، كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة إدارة الأرباح، خاصة بعدما تسببت في سقوط وإفلاس للعديد من الشركات، وقد تم تفعيل ما يعرف بالحوكمة المؤسسية التي تعمل على التوفيق بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وسلامة عملية التقرير المالي، وتعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المالية.

لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- هل تمارس الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية إدارة الأرباح؟
- 2- هل هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح؟
- 3- هل هناك علاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح؟
- 4- هل هناك علاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح؟
- 5- هل هناك علاقة بين حالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين وبين ممارسات إدارة الأرباح؟
- 6- هل هناك علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين ممارسات إدارة الأرباح؟
- 7- ما تأثير أبعاد حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة على ممارسات إدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الكشف عن الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة التي تمثل نوعاً من التصرفات غير الأخلاقية من جانب الإدارة، بصفتها وكيلة عن المساهمين، وبسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، وذلك سعياً نحو تحقيق وتعظيم منافعها الذاتية على حساب هؤلاء المساهمين، وذلك عبر قيام الإدارة بالتلاعب في السياسات المحاسبية للتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام، وعلى الربح ونسب توزيعه وغير ذلك بشكل خاص، مستندين في ذلك إلى المرونة المحاسبية المتاحة-من خلال تعدد الخيارات المسموح بها- في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة للتطبيق. الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة وللرقابة على المنشأة، وذلك من خلال تطبيق متطلبات الحوكمة في جميع أنواع المنظمات كإطار تنظيمي يضمن حماية رءوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة والعمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المهتمة باقتصادات المنظمة.

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- التعرف على إمكان قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية بإدارة الأرباح.
- 2- التعرف على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- 3- التعرف على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- 4- التعرف على العلاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- 5- التعرف على العلاقة بين حالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- 6- التعرف على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- 7- التعرف على تأثير أبعاد حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة على ممارسات إدارة الأرباح؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة نتيجة التحول إلى اقتصادات السوق، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، واتساع حجم المشروعات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وضعف نظم الرقابة الداخلية، خاصة على ممارسات المديرين في الشركات، وما نتج عن ذلك من انهيار بعض الوحدات الاقتصادية العملاقة، مثل شركة (Enron, WorldCom)، Tyco International, Aldelphia, Parmalat, the Taj Company، وغيرهم)، وإلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح في مدى صدق وعدالة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد حدا ذلك بالدول إلى اتخاذ العديد من القوانين والإجراءات، منها قانون (Sarbanes- Oxley Act, 2002)، الذي يفرض على الشركات - التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية - تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة. كما إن لذلك القانون أثر كبير في صياغة مفهوم حوكمة الشركات ومتغيراتها الأساسية، وتفعيل آلياتها للتأكيد على جودة المعلومات المحاسبية وتوفيرها بشفافية وفي الوقت المناسب، وبما يضمن أيضاً حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة (Kamran, 2014)، (Tangjitprom, 2013)، (Agrawal & Chadha, 2004).

ورغم تعدد تعريفات الحوكمة في الأدبيات والدراسات السابقة، التي لم يكن هناك إجماع بينها على تعريف موحد، إلا إنه يمكن عرض بعضها، فقد أجمع كل من (Okpara, 2011; Heenetigala & Armstrong, 2011; Hussian et al., 2015;) على تعريف الحوكمة بأنها «مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها حماية المستثمرين الخارجيين أنفسهم من استغلال المديرين في الشركة، وكذلك من استغلال المساهمين المسيطرين في الشركة».

وقد قامت لجنة Cadbury بوضع تعريفاً للحوكمة المؤسسية في توثيق بسيط ومحكم، وقد جاء كما يلي: «حوكمة الشركات هو نظام تُدار بمقتضاه المؤسسات وتراقب» (Jordan, 2012). كما إنها تمثل «استراتيجية تتبناها المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة قائمة بذاتها، ولها من هيكل إداري وأنظمة ولوائح داخلية تكفل لها تحقيق أهدافها بقدراتها الذاتية وبمنأى عن تسلط أي فرد فيها، وبالقدر الذي لا يضر بمصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة»، (Williamson Q.E., 1999).

ويعتبر تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation & Development - OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، حيث عُرفت بأنها: «مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملوك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة. وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج. والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة» (OECD, 2015).

واكتسبت الحوكمة المؤسسية أهمية كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة التي تعاني شركاتها من ضعف النظام القانوني فيها، والذي لا يمكن معه تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. فضلاً عن ضعف نوعية المعلومات الذي أدى لضعف الإشراف والرقابة، وساهم في انتشار الفساد وانعدام الثقة. وبالتالي فإن إرساء مبادئ وآليات سليمة لحوكمة الشركات يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والقوائم المالية، والقضاء على مقاومة المتنفذين في الشركات للإصلاح (أبو عواد؛ والكبيجي، 2014)، (المشهداني؛ والفتلاوي، 2012). وقد أدت الأزمة المالية العالمية 2007 إلى اتخاذ نظرة عملية حول استخدام الحوكمة المؤسسية الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة، ويرجع هذا إلى أن الحوكمة المؤسسية أبعد من كونها نظرية أخلاقية يتم اتباعها بشكل إجباري، بل من المفترض على المؤسسات اتباعها بدوافع ذاتية لما تتوخاه من فائدة من هذا الاتباع (See: www.hawkama.net).

ومن جهة أخرى فقد تعاضمت في الآونة الأخيرة بشكل كبير أهمية الحوكمة المؤسسية لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاد والمجتمعات. فعلى الصعيد الاقتصادي تنامي أهمية اتباع القواعد السليمة للحوكمة المؤسسية للأسباب التالية (See: www.hawkama.net) (أبو عواد؛ والكبيجي، 2014):

- أ- توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم بشأن تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، خاصة حائزي أقلية الأسهم.
- ب- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسية المؤسسة في أسواق المال العالمية.
- ج- تجنب الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بأسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- د- على الصعيد القانوني يهتم القانونيون بآليات الحوكمة المؤسسية؛ لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة. إذ تضم هذه الأطراف حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح.

كما يساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية مصالح جميع الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس ادارتها ولجنة التدقيق فيها، وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق، كما يحسن نظام الحوكمة الجيد من نوعية القيادة والكفاءة في الشركة، ويحسن من جودة

إنتاجها. كما إنه يساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، ويساعد أيضًا على تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Campa & Donnelly, 2014)، (الهنيني، 2005).

مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها

وبرغم أن الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق يعتبر أفضل مقياس لأداء المنشأة، بل يعتبر من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وأحد المؤشرات المهمة لتحديد سعر سهم المنشأة في السوق، كونه يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، إلا أن الإدارة قد تسئ استخدام الحرية الممنوحة لها في اختيار السياسات المحاسبية، والتي توفر لها أدوات للتأثير على أرقام الربح لإظهار نتائج تشغيل تلك الوحدات الاقتصادية بأفضل ما يكون، وليس ما يجب أن يكون، وذلك من خلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية الدولية، كما وفرت تلك المعايير للإدارة حرية الاختيار ما بين البدائل المحاسبية المتبعة، ووضع سياسات محاسبية بخلاف ما ورد في المعايير المحاسبية، علاوة على حرية الإفصاح أو عدم الإفصاح عن البنود التي لها تأثير على الأرباح، بالإضافة إلى الجانب الاختياري من أساس الاستحقاق، وتقديرات الإدارة التحكومية، التي تعتبر إحدى الأدوات التي يستخدمها المديرون التنفيذيون للتأثير على أرقام الربح في القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس كليًا على الأداء الاقتصادي للمنشأة، بحيث يصبح غير معبر عن أداء حقيقي، وهو ما يعرف في كل ما سبق من الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح (Mohammad et al., 2016)، (Sani et al., 2012)، (Nakashima & Ziebart, 2015).

وقد تعددت تعريفات إدارة الأرباح، ومن أكثرها استخدامًا تعريف (Healy & Wahlen 1999: 368) «تحدث إدارة الأرباح عند قيام المديرين بالتحكم في التقارير المالية وفي هيكليّة العمليات والأحداث لتغيير تلك التقارير، إما لتضليل الأطراف ذوي العلاقة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على نتائج التعاقدات التي تعتمد عليها الأرقام المحاسبية». كما عرفها (Bhundia, 2012) بأنها «اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة». كما يعرفها (Scott & Pitman, 2005: 5) بأنها «استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها». كما عبر (Cornetta et al., 2008: 357) أن إدارة الأرباح تعني «تعهد المديرين التنفيذيين لعرض بيانات ومعلومات محاسبية لا يتوافر فيها الشفافية أو الإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب، مما يؤدي إلى التضارب بين المنشأة وبين الأطراف ذات العلاقة التي ينقصها الخبرة الكافية، الأمر الذي يترتب عليه التضليل والخداع لهذه الأطراف».

وتختلف أساليب الإدارة في التأثير في التقارير المالية باختلاف أهدافها، وأن أقلها ضررًا هي الأساليب التي تسببها المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأخطرها الأساليب التي تستخدم التزوير والتقديرات غير المنطقية والتي تُدعى بـ «إدارة الأرباح السيئة» (Bad Earnings Management)، وغالبًا ما تنطوي ممارسات إدارة الأرباح السيئة على ممارسات محاسبية وإدارية غير مقبولة وغير قانونية، فعلى سبيل المثال، فإن إدراج قيود محاسبية وهمية لا يمثل إدارة سيئة للربح فحسب، وإنما يمثل إدارة غير قانونية للربح وغير مسموح بها، وذلك بدافع الحفاظ على بقاء واستمرار المنظمة في السوق المنافسة، وتحقيق منافع ذاتية للإدارة، والتي قد يصعب اكتشاف تلك الممارسات (Daniel et al., 2008)، (Sani et al., 2012)، (Peasnell et al., 2005).

وبالرغم من أن معظم الباحثين يصفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، لكن البعض - مثل (Mckee, 2005) - اتخذ موقفًا معاكسًا حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها - إذا مُرست مثلًا، ضمن أسلوب تمهيد الدخل - تحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ.

لذلك نلاحظ أن إدارة الأرباح هي طريقة من طرائق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالي وإظهاره بغير الواقع الصحيح له بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي والمستثمر المرتقب في المستقبل.

دوافع إدارة الأرباح

قد تكون ممارسات إدارة الأرباح مرغوبة إذا استخدم مدير الشركة تقديره وحكمه الشخصي في إعداد قوائم مالية تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويكون الغرض منه تحسين منفعية الأرباح المستقبلية، حيث يستخدم المديرون الحذر في تحقيق أهداف الشركة، وتوصيل المعلومات بشفافية لأصحاب المصالح. وهنا يقوم المديرون بإدارة

الأرباح بدافع الكفاية (الكفاءة) Efficiency، وأحياناً يطلق عليها إدارة الأرباح الجيدة. وقد يكون لإدارة الأرباح ممارسات غير مرغوبة إذا استخدم المدير تقديره في تضليل أصحاب المصالح، وإخفاء الربح التشغيلي الحقيقي عنهم، وتسمى الأخيرة بإدارة الأرباح الانتهازية أو السينة Opportunistic Earnings Management التي يسعى المدير من خلالها إلى تعظيم منفعتها الخاصة. وذلك باستخدام الممارسات السلبية غير المقبولة (Siregar & Utama، 2008: 27)، (Chen & Tasi، 2010: 955)، (Peasnell et al.، 2005).

وتتوقف دوافع إدارة الأرباح على طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي: (Bergstresser & Philippon، 2006: 511)، (علي؛ ونور، 2014)، (إبراهيم، 2011):

1- الحوافز التعاقدية لإدارة الأرباح: Contractual Incentives

عندما يعتمد التعاقد بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، أو بين المنشأة والمديرين التنفيذيين على نتائج التشغيل، حيث الحوافز والمكافآت، والتي يسعى المديرين التنفيذيين لتعظيمها في الحاضر أو المستقبل. وتتمثل حوافز التعاقد في: عقود الاقتراض، وعقود مكافآت الإدارة. حيث تكتب عقود الاقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في الشركة على حساب الدائنين. أما عقود مكافآت الإدارة فقد أظهرت دراسة (Cormier & Martinez، 2006: 209) أن حوافز الإدارة عندما ترتبط بنتائج الأداء الاقتصادي للشركة، فإن الإدارة تختار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية لتحقيق مصالحهم الشخصية.

2- حوافز السوق لإدارة الأرباح: Market Incentives

يمكن للاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة على تقييم الأسهم- أن يولد دافعاً أو حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح، في محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في الأمد القصير، وللتقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحللين في السوق.

3- الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح: Regulatory Incentives

تظهر الحوافز التنظيمية عندما يتواجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثيراً في عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات، يمكن للمديرين التأثير في أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين. مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات في المنشأة، لذلك فإن المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكومية تفرض عليها تكاليف سياسية، حيث إن التقلبات الكبيرة في أرباح تلك المنشآت قد تجذب انتباه الحكومة، فقد تأخذ تقلبات الأرباح شكل زيادة كبيرة وينظر إليها كمؤشر للاحتكار، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح، فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها، مما يدفع الدولة إلى التدخل في الحالتين.

ركائز الحوكمة المؤسسية وتأثيرها على إدارة الأرباح:

تتأسس ركائز حوكمة الشركات على مجموعة من المعايير والدعائم والمحددات التي تشكل إطاراً يمكن من خلال تفعيله ضمان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية وعدالة ومصداقية، وفي التوقيت المناسب، وحماية حقوق أصحاب المصالح، وضمان تقسيم المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية والإدارية، وبما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين، واستقرار وكفاءة السوق. وتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة. وان تفعيل ركائز حوكمة الشركات لا يمكن الشركة من كشف ممارسات المديرين التنفيذيين السلبية فحسب، بل يمكنها- أيضاً- من الحد من سلطاتهم في إدارة الأرباح ومن الاستغلال السيئ لأموال المساهمين، ومن التأثير السلبي لتلك الممارسات على أرباح وأسعار الأسهم وقيمة الشركة، ويمكن تناول ركائز الحوكمة كالاتي: (أبو عواد؛ والكبيجي، 2014)، (المشهداني؛ والفتلاوي، 2012):

الركيزة الأولى - السلوك الأخلاقي:

تعتبر التقارير المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين معدي التقارير المالية ومستخدميها، وينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج (الملاك والدائنين والإدارة والعاملين)، وكل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية التي قد تتعارض مع مصالح الآخرين، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات الوكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية نتيجة اختلاف أهداف كل منهم. حيث تتمثل أهداف الإدارة في اتباع الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح، وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز، ودعم مراكزها الوظيفية وتحقيق سمعة شخصية لأعضائها، في حين قد يتعارض ذلك مع أهداف حملة الأسهم، لأنه يؤدي إلى زيادة الحوافز والمكافآت للإدارة، والعاملين وزيادة مدفوعات الضرائب، حيث تزداد فرص التلاعب في القوائم المالية. وبالتالي فإن ضمان التطبيق الجيد للحوكمة يساعد في إيجاد مفاهيم ومقاييس شاملة لأداء الشركة، مما يدعم من قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وذلك لأن تطبيق الحوكمة المؤسسية يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة، مما يقلل من دوافع مديرها لممارسة إدارة الأرباح، لأن الشركات التي يكون مستوى أداؤها مرتفعاً تمتلك حوافز أقل لممارسة إدارة الأرباح، مقارنة بالشركات ذات الأداء المنخفض التي تعاني من خسائر متتالية، فإنها ستتوجه إلى تلك الممارسات لتغطية أداؤها الضعيف وتقليل خسائرها، وعليه فالشركات التي يكون أداؤها جيداً وتدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية جيدة، تقل فيها ممارسة إدارة الأرباح، فضلاً عن أهمية معرفة تلك التدفقات بالنسبة لحملة الأسهم وأصحاب العلاقة بالشركة (Shah, 2014)، (Tangjitprom, 2013)، (Sani et al., 2012).

الركيزة الثانية - تفعيل دور أصحاب المصلحة لضمان فاعلية الحوكمة المؤسسية:

تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في حوكمة المؤسسات، وهي لجنة دائمة مثبتة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين، على أن يكون من بينهم أعضاء مجلس الإدارة غير المساهمين في الشركة إن وجدوا، ويحق لمجلس الإدارة تعيين خبراء مستقلين من بين أعضائها، وتجتمع غالبية لجان المراجعة كل ربع سنة، وهي عادة ما تكون موجودة في كل المنظمات، خاصة الشركات المساهمة العامة والقطاعات الحكومية (قانون الأوراق المالية الفلسطيني، رقم (12) لعام 2004)، (قانون الشركات الفلسطيني المعدل، المادة 185-192، 2008)، (مدونة الحوكمة الفلسطينية، 2009)، وتفوض للجنة سلطات العمل طبقاً للأحكام المقررة، وتقوم كذلك بفحص المجالات التي تناسب مع أجندتها.

حيث إن قيام لجنة المراجعة بمهامها لا يعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسئوليته وتنفيذ مهامه الأساسية، وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين. ويعد التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة من الأمور المفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006: 161؛ الصوص، 2012).

ويجمع (7: Qqab, 2012; Persaud & Mason, 2000; مركز المشروعات الدولية، 2003: 212؛ دحدوح، 2008؛ الصوص، 2012؛ الكبيسي، 2015) أن الهدف من تشكل لجان المراجعة يتمثل في أربعة عناصر رئيسية:

- 1- مساعدة المراجع الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
- 2- الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.
- 3- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.
- 4- التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

وتعتبر لجنة المراجعة من ركائز حوكمة المؤسسات، ويذكر الكثيرون أن نجاح حوكمة المؤسسة، يعتمد في المنظمة على نجاح لجنة المراجعة والفضل في العضوية أو الشكل أو دور أو كفاءة أو التزام لجنة المراجعة يؤدي إلى حدوث فجوة في

حوكمة المؤسسات والنظام الموضوع بها في المنظمة، فهي مسئولة عن مراقبة وضمنان جودة التقارير المالية ونظم الرقابة في الشركة، وحل المنازعات بين الإدارة ومراقب الحسابات، وتقديم النصح فيما يتعلق بالاختيار ما بين الطرائق والسياسات المحاسبية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية بالشركة، والإشراف على إجراءات المراجعة الداخلية (Kim & Yoon, 2008). وتعد آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له أفضل وسيلة لرقابة سلوك المديرين التنفيذيين والإدارة، وحماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء استخدام الإدارة له، وكلما تفوق عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة واللجان التابعة له على عدد الأعضاء الداخليين غير المستقلين، دل ذلك على مدى استقلالية المجلس في رقابة أداء الشركة المالي والإداري، وعلى ضمان مصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة (Cornetta et al., 2009: 357).

الركيزة الثالثة - إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معها. وهي مجال للتوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوث الخطر، والعمل على عدم تكرار تلك الأخطار بدراسة أسباب حدوث كل خطر عند حدوثه، لتلافيه مستقبلاً، كما تمتد إدارة الأخطار إلى تدبيرات الأموال اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والإنتاج (أبو عواد؛ والكبيجي، 2014). حيث إن إدارة المخاطر تسمح للمؤسسة بإنشاء ومراجعة ضوابط الرقابة الداخلية بها، وتقديم تقارير تفيد بسلامة هذه الضوابط الرقابية إلى حملة الأسهم.

ويتكون إطار الرقابة الداخلية من كل الترتيبات وإجراءات وعمليات الرقابة الروتينية التي تدفع المؤسسة نحو تحقيق الأهداف. ولضمان تجنب المنشأة حدوث هزات مالية أو تعثر أو فشل مالي، يتم ذلك من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة التي تحد من الدوافع الانتهازية للمديرين التنفيذيين، وأن يشترك في وضع تلك الاستراتيجيات كل من مجلس الإدارة وإدارات الشركة، فضلاً عن المديرين التنفيذيين، والتأكيد على ضرورة توافر خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة، وجودة القوائم المالية، وذلك لعدم التأثير على سمعة المنشأة في السوق وتعرضها لمخاطر السمعة، والتحقق من تماثل المعلومات، وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة وتقليل حدة التعرض معهم وحماية حقوقهم، وأن يتم التحقق من عدم التذبذب في صافي الربح، والتأكد من صحة القرارات التشغيلية، لتجنب مخاطر التشغيل الناتجة عن فشل الإدارة في أداء مهامها، والتأكد من اتباع الإدارة للقوانين والتشريعات المعتمدة من الجهات الرقابية، بشأن الإفصاح في القوائم المالية حتى لا تتعرض المنشأة للمخاطر القانونية، ومحاولة الحد من الممارسات التي يتبعها المديرون التنفيذيون.

وفي ضوء ذلك فإن إدارة المخاطر تنحصر في إدارة كل من مخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة ومخاطر إلحاق الضرر بأصحاب المصالح، ومخاطر قانونية ناتجة عن الإخلال بشروط التعاقدات، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بارتفاع تكلفة التمويل (Mohammad et al., 2016)، (Cornetta et al., 2009: 412)، (الشحادة؛ والبرغوتي، 2009)، (إبراهيم، 2011).

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة:

دراسة (Azzoz & Khamees, 2016)، وبحثت تجريبياً تأثير خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح دليل من الأردن، على عينة الدراسة والتي شملت جميع الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان البالغة 73 شركة والمدرجة من عام 2007 إلى عام 2012، وقد تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة، والازدواجية للرئيس التنفيذي، ومكونات مجلس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة التدقيق، ومكونات لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لقياس خصائص حوكمة الشركات. أما القيمة المطلقة وإشارة الاستحقاقات التقديرية التي تم حسابها من خلال نموذج «جونز» المعدل، استخدمت لتقدير جودة الأرباح وإدارة الأرباح على التوالي، وقد أظهرت النتائج أن عدد أعضاء لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لهما علاقة بكل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة الشركات المالية الأردنية بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتعديل نسبة المديرين الخارجيين وغير التنفيذيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

دراسة (Mohammad et al., 2016)، وهدفت إلى بيان الآثار المترتبة لتطبيق مدونة الحوكمة المالية المنقحة لعام 2007 نحو فاعلية لجان مجلس الإدارة ولجان التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المالية، وذلك في

أعقاب سيطرة الشركات الصينية على العديد من الشركات الماليزية، وتكونت عينة الدراسة من 201 شركة صناعية بياناتها للفترة من 2004 حتى 2009. وقد بلغت بيانات المشاهدات 1206 مشاهدة. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين فاعلية مجلس الإدارة ولجان التدقيق وفقاً لمدونة الحوكمة وبين إدارة الأرباح. كما تشير النتائج أن آلية الحوكمة المطبقة في الشركات المالية غير كافية في منع ممارسات إدارة الأرباح، وهناك حاجة إلى جهد إضافي لتحسين عنصر مجلس الإدارة حسب مدونة الحوكمة.

دراسة (Nakashima & Ziebart, 2015)، التي تحققت من قانون Japanese Sarban Oxley (J-SOX) وهل له تأثير على إدارة الأرباح وجودة الأرباح في الشركات المساهمة اليابانية. وقد صممت الدراسة لمقارنة إدارة الأرباح وجودة الأرباح للشركات التي تعاني على الأقل من ضعف واحد حسب قانون J-SOX الياباني من الشركات عينة الدراسة التي لا تعاني من أي ضعف، والعينة المستخدمة في الدراسة جمعت بياناتها من العام 2001 إلى العام 2010 من سوق Nikkei المالي. كما هدفت الدراسة أيضاً إلى إظهار الفروق في تطبيق حوكمة الشركات والقوانين الناظمة المقبولة وتأثيرها على إدارة الأرباح وجودة الأرباح للشركات اليابانية مقارنة مع نتائج الدراسات السابقة للشركات الأمريكية. وقد أظهرت النتائج أن الفروق في الاختلافات في الشركات اليابانية مقارنة مع الدراسات السابقة على بيئة الشركات الأمريكية كانت قليلة، وأن نموذج إدارة المستحقات وإدارة الأرباح الحقيقية تزداد للشركات اليابانية والتي أفصحت عن وجود ضعف واحد في تطبيق قانون J-SOX الياباني، وتشير تحليلات الانحدار أن هناك فروقاً في إدارة المستحقات في كلا المجموعتين قبل وبعد تطبيق قانون J-SOX الياباني. لكن إدارة الأرباح الحقيقية رفضت في كلا المجموعتين قبل وبعد تطبيق قانون J-SOX الياباني، كما إن جودة المستحقات ودقة تنبؤات التدفقات النقدية تحسنت في الفترة بعد تطبيق J-SOX. وقد أظهرت النتائج بشكل عام أن تطبيق قانون J-SOX في الشركات اليابانية لا يؤثر على إدارة الأرباح. وبالتالي يجب على الجهات المنظمة إعادة النظر في مهام كل من الإدارة والمدققين الداخليين اللذين يعدان من أركان الحوكمة.

دراسة (السنائي، وآخرون، 2015)، الذين بحثوا في دراسة لهم مدى توافر مقومات الحوكمة المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة من واقع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغه 48 شركة حتى عام 2013. وقد اختبرت الدراسة المقومات التنظيمية للحوكمة، وبشكل محدد مدى توافر المقومات الخاصة بعملية التدقيق الخارجي لحسابات الشركة، والمقومات الخاصة بالهيئة العامة للمساهمين، والمقومات الخاصة بمجلس الإدارة، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصوراً في توفير مقوم لجنة تدقيق الحسابات وعملية تعيين المدقق الخارجي، وأنه لا يتوافر في الشركات عينة الدراسة اللجان التي يتطلبها نموذج الحوكمة المؤسسية، وأن هناك قصوراً في توافر مقوم الهيئة العامة للمساهمين، ومقوم مجلس الإدارة. وقد أوصت الدراسة بوضع تشريع يلزم الشركات المساهمة العامة بتطبيق نموذج الحوكمة المؤسسية.

دراسة (Donnelly, 2014)، التي هدفت إلى تقييم إصلاحات حوكمة الشركات في إيطاليا بناء على تحليل مقارنة لإدارة الأرباح، وذلك عبر دراسة مقارنة لإدارة الأرباح في بريطانيا باعتبارها ضمن الاتحاد الأوروبي واقتصادها متماثلان من ناحية الحجم، بالمقارنة مع فترة 1990، والتي بينت أن الشركات في بريطانيا كانت تمارس إدارة الأرباح بصورة أقل من نظيراتها في إيطاليا. وقد شملت العينة النهائية 382 شركة من كلا البلدين، وقد غطت الدراسة ثلاث سنوات منذ عام 2005، وقد جمعت بيانات الشركات من الأسواق المالية لكلا البلدين. وقد تم قياس الحوكمة من خلال تسع صفات للحوكمة ممثلة بـ (هيكل الملكية، وتكوين وهيكل مجلس الإدارة، مدقق الحسابات، حجم مجلس الإدارة، نسبة المديرين غير التنفيذيين والمستقلين، استقلالية رئيس الشركة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، استقلالية لجنة التدقيق، نوع رأي مدقق الحسابات).

وقد أظهرت النتائج النقيض لما كان عام 1990 بعد الإصلاحات التي تمت على حوكمة الشركات في إيطاليا- أن الشركات في إيطاليا لا تمارس إدارة الأرباح كما هو سائد بصورة أكبر في الشركات العاملة في بريطانيا، وأن تأثير مستوى الحوكمة في إيطاليا في الحد من إدارة الأرباح كان بصورة أكبر مقارنة بالشركات العاملة في بريطانيا.

دراسة (Shah, 2014)، والتي لم تتفق مع الدراسة السابقة، وهدفت إلى قياس أثر حوكمة الشركات وهيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات مساهمة عامة في باكستان، وبلغت عينة الدراسة 372 شركة مدرجة في بورصة

كراتشي خلال 2003-2010. تم قياس إدارة الأرباح عبر مستحقات تقديرية Discretionary Accruals باستخدام 4 نماذج معروفة: (Jones, 1991); (Dechow, Sloan & Sweeney, 1995); (Kasznik, 1999); (Kothari, Leone & Wasley, 2005). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستحقات التقديرية تزداد بزيادة نسبة ملكية الإدارة في الشركة وأسرههم وأزواجهم، وهذا يعزز فكرة أن الإدارة المسيطرة في الشركة تؤثر بشكل أكبر في القرارات والأرقام المحاسبية التي تخدم مصالحها. وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة حول دور الإدارة المهيمن على حقوق الأقلية المساهمين في باكستان، وأن المساهمين لهم دور في السيطرة على ممارسات إدارة الأرباح. كما بينت النتائج أنه لا يوجد تأثير لازدواجية الرئيس التنفيذي، وحجم مكتب التدقيق، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، على المستحقات الاختيارية، بينما تبين من بين المتغيرات الضابطة أن الشركات الأكثر ربحية وأكثر نموًا تمارس إدارة الأرباح بصورة أكبر، في حين أن إدارة الأرباح تنخفض كلما زاد عمر الشركة.

دراسة (Emna et al., 2014)، التي تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وخصائص الحوكمة في سياق خطر فشل اكتتاب الشركات، باستخدام عينة نهائية تكونت من 4174 شركة أمريكية طرحت للاكتتاب خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2011، وقد تم تجميع بيانات الشركات من الملفات الصناعية البحثية COMPUSTAT، كما تم تجميع بيانات مقاييس المستحقات التقديرية وإدارة الأرباح الحقيقية وخصائص الحوكمة من قاعدة بيانات Jay Ritter IPO Website. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وخصائص الحوكمة وبين مخاطر الفشل في الاكتتاب الأولي للشركات. ومن بين خصائص الحوكمة التي ترتبط بعلاقة سلبية مع مخاطر الفشل في الاكتتاب الأولي كل من استقلالية مجلس الإدارة وحجم المجلس، أما كل من استقلالية لجنة التدقيق وازدواجية الرئيس التنفيذي لا ترتبط بعلاقة مع مخاطر الفشل في الاكتتاب الأولي.

دراسة (Farooque et al., 2013)، التي هدفت إلى قياس العلاقة بين عائد السوق والحوكمة وإدارة الأرباح من منظور الأسواق الناشئة كما هي في إندونيسيا. وقد استخدمت الدراسة الاستحقاقات الاختيارية ومعامل الأرباح كمقياس لإدارة الأرباح وعائد السوق للدلالة على جودة الأرباح، وتركيبية هيكل الملكية، وحجم مجلس الإدارة مقاييس للحوكمة الجيدة، كما تم استخدام متغيرات وسيطة تمثلت في الرافعة المالية وحجم الشركة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 52 شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا المالية خلال الفترة من عام 2007-2010، كما تم تطبيق نموذج «جونز» المعدل لقياس إدارة الأرباح.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وعائد السوق، وأن حجم مجلس الإدارة والرافعة المالية يؤثران على عائد السوق ولكن لا يتأثران بهيكل الملكية، وأن كلا المتغيرين الوسيطين يؤثران على إدارة الأرباح، وأن النتائج تؤكد أن حجم المجلس له قدرة تنبؤية أكبر من هيكل الملكية، وفي تخفيض (ردع) ممارسة إدارة الأرباح، وفي تفسير ضعف العلاقة بين إدارة الأرباح وعائد السوق، وبشكل مشابه، متغير الرافعة المالية عزز العلاقة بصورة أكبر بين إدارة الأرباح وعائد السوق، في حين أن حجم الشركة يميل إلى إضعاف ممارسة إدارة الأرباح، وقد دعت الدراسة إلى تعزيز تطبيق حوكمة الشركات في إندونيسيا من أجل تقييد ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح.

دراسة (Tangjitprom, 2013)، التي تطرقت إلى دور حوكمة الشركات في الحد من الأثر السلبي لإدارة الأرباح في الشركات الأمريكية، بحيث بلغت عينة الدراسة 5153 شركة لبيانات تم تجميعها للدراسة من 2002-2010 من قاعدة World Scope، وبيانات حوكمة تلك الشركات من قاعدة ASSET4 وهي شركة تابعة لشركة Thomson Reuter. وقد بينت الدراسة أن إدارة الأرباح يمكن أن تكون ضارة لقيمة الشركة إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح انتهازية، في حين يمكن أن تكون مفيدة إذا هدف المديرون إلى إظهار المعلومات التي تدعم الأرباح المستقبلية وتحد من تقلبات الأرباح المعلنة.

وقد أظهرت النتائج أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، بحيث تم قياس قيمة الشركة باستخدام مقياس Tobin's Q، في حين أنه يمكن تحييد الأثر السلبي من خلال تطبيق حوكمة الشركات، مما يساعد في الحد من ممارسات الإدارة الانتهازية، في حين أن الشركات التي تطبق الحوكمة بدرجة عالية يكون تأثير إدارة الأرباح فيها أقل. وقد استخدمت الدراسة متغيرات ضابطة تمثلت بـ (الرافعة المالية، وحجم الشركة، والنمو)، وقد تفاعلت تلك المتغيرات بصورة إيجابية مع الحوكمة وإدارة الأرباح، وعليه تلعب حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في الحد من الأثر السلبي للإدارة الأرباح.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على قياس أثر خصائص الحوكمة على جودة الأرباح، وبعض الدراسات قاست علاقة الحوكمة مع إدارة الأرباح ضمن خصائص محددة للحوكمة، وبعض الدراسات استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات لقياس العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح ضمن بيئات دول أجنبية وعربية مختلفة، كما إن هناك تبايناً في طبيعة الاختبارات الإحصائية المستخدمة لقياس العلاقة بين الحوكمة وإدارة الأرباح بناء على طبيعة المعلومات التي تم جمعها لكل دراسة، وسنوات تطبيق كل دراسة، والقوانين الناظمة لكل دولة، والتي أدت إلى تباين النتائج بين الدراسات السابقة. لكن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة باختلاف المتغيرات وطرق قياسها والاختبارات الإحصائية المستخدمة، واختلاف الأهداف التي سعت إليها الدراسة في بيان دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، والتي انصبحت على تحليل بيانات مجتمع الدراسة كميًا عبر الشركات الصناعية المساهمة العامة في فلسطين، كما إنها من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع، وخصوصاً في بيئة الأعمال الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وللإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الأولى (HO1): لا تمارس الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية إدارة الأرباح.
- الفرضية الثانية (HO2): لا توجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- الفرضية الثالثة (HO3): لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- الفرضية الرابعة (HO4): لا توجد علاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- الفرضية الخامسة (HO5): لا توجد علاقة بين حالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- الفرضية السادسة (HO6): لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
- الفرضية السابعة (HO7): لا تؤثر أبعاد حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة ممثلة بـ (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، نوع شركة التدقيق) على ممارسات إدارة الأرباح.

مجتمع وعينة ونطاق الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والتي بلغ عددها 13 شركة خلال العام 2016، أما عينة الدراسة فسوف تشمل على جميع الشركات التي تحقق الشروط التالية:

- يتوافر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية.
- ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

ويشمل نطاق الدراسة التطبيقية بيانات قطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية من بداية العام 2012 حتى نهاية العام 2015، وبلغت عينة الدراسة والتي تنطبق عليها جميع الشروط سألفة الذكر جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغة 13 شركة (www.pex.ps).

نموذج الدراسة وقياس المتغيرات

في ضوء الاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وفي ضوء مشكلة وأهداف الدراسة، تم بناء نموذج يوضح العلاقة التأثيرية بين إدارة الأرباح كمتغير تابع، وبين أبعاد حوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة، والمتغيرات الضابطة، وذلك على النحو التالي:

$$Emi,t = a0 + a1 \text{ Board Independence } i + a2 \text{ Board Size } i + a3 \text{ Board Meeting } i + a4 \text{ CEO Duality } i + a5 \text{ Audit Committee Independence } i + a6 \text{ (FIRM SIZE)}i + a7 \text{ (Leverage)}i + a8 \text{ (Big 4)}i + e i$$

حيث إن:

Emi,t	: المتغير التابع، هو مقياس لإدارة الأرباح للشركة i في الفترة t.
a0	: قيمة الثابت (Constant).
a1	: قيمة الميل (Slope) للمتغير المستقل.
Board Independence	: استقلالية مجلس الإدارة.
Board Size	: حجم مجلس الإدارة.
Board Meeting	: اجتماعات مجلس الإدارة.
CEO Duality	: حالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين
Audit Committee Independence	: استقلالية لجنة التدقيق.
FIRM SIZE	: حجم الشركة، والذي سيقاس عبر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية المدة.
Leverage	: الرافعة المالية.
Big 4	: يعبر عن نوع شركة التدقيق إذا كانت ضمن أكبر أربع شركات تدقيق في العالم.

قياس متغيرات النموذج:

إدارة الأرباح (Earnings Management-Em)

سيم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجمالي المستحقات Total Accruals حسب نموذج جونز (Jones, 1991) المعدل (Dechow, et al, 1995-1996)، والذي يركز على قياس الاستحقاقات الإجمالية، وتقسيمها إلى اختيارية- غير متوقعة (Discretionary-unexpected portions)، وإلى غير اختيارية- متوقعة (Non-discretionary- expected)، وهو يعد من أفضل النماذج المستخدمة في العديد من الأدبيات والأكثر قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك وفقاً للخطوات التالية: (Mohammad, et al, 2016)، (Sani, et al, 2012)، (Nakashima & Ziebart, 2015)، (Habbash, 2012)، (Chen, et al, 2014)، (Iqbal & Strong, 2010)، (إبراهيم، 2011):

1- تقدير الاستحقاقات الكلية: يتم تقديرها وفقاً لمنهج قائمة الدخل لتخفيض الأخطاء والتحيز عند تقدير الاستحقاقات، ويتم قياس الاستحقاقات الكلية وفقاً للمعادلة التالية:

$$Tait/ Ait-1 = NIit - CFOit \dots(1)$$

ويتم قسمة الناتج على إجمالي الأصول في بداية الفترة.

حيث إن:

TAit: الاستحقاقات الكلية للشركة i في الفترة t، وتمثل الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية وبين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من واقع قائمة التغير في المركز المالي.
NIit: صافي الدخل التشغيلي للشركة i في الفترة t.
CFOit: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t.

2- يتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية (NDAit) Non-discretionary accruals من خلال تقدير معالم النموذج المتنبئ بها باستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$NDAit = a1(1/Ait-1) + b1[(\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait-1] + b2(PPEit/Ait-1) + e \dots(2)$$

حيث إن:

NDAit : الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i في الفترة t.

Ait-1 : إجمالي الأصول للشركة i في للفترة t-1 في نهاية السنة.

$\Delta REVit$: التغير في إيرادات المبيعات من الفترة t الى الفترة t-1 للشركة i.

$\Delta RECit$: التغير في صافي حسابات المدينين من الفترة t إلى الفترة t-1 للشركة i.

PPEit : إجمالي الأصول القابلة للإهلاك (إجمالي الآلات والمعدات والعقارات) للشركة i في الفترة t (نهاية السنة).

3- يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية Discretionary من خلال الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، والتي تمثل الباقي Residuals. عبر المعادلة التالية:

$$DAit = Tait/Ait-1 - NDAit \dots(3)$$

وحيث إن:

DAit : الاستحقاقات الاختيارية للشركة i في الفترة t.

المتغيرات المستقلة:

تعبّر عن أبعاد حوكمة الشركات التي تتمثل في الآتي:

- استقلالية مجلس الإدارة: دراسات عديدة أظهرت العلاقة السلبية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين إدارة الأرباح (Sani, et al, 2012)، (Cornett, et al, 2006)، (Abdul Rahman, & Mohamed, 2006). وتقاس الاستقلالية بنسبة عدد الأعضاء المستقلين في المجلس من الخارج إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وكلما زادت النسبة عن المتوسط، كان هناك استخدام أقل للاستحقاقات الاختيارية، وأن مجلس الإدارة المستقل يؤثر إيجابيًا في الحد من تلاعب المديرين التنفيذيين في القوائم المالية.
- حجم مجلس الإدارة: يؤثر حجم مجلس الإدارة على فاعلية أداء المهام المناطة به، وبما يمكنه من كشف ممارسات إدارة الأرباح، والحد منها، خاصة من خلال الأنشطة التشغيلية. وقد بينت الدراسات تأثير العلاقة السلبية بين حجم مجلس الإدارة وبين إدارة الأرباح، بحيث إن قلة عدد أعضاء مجلس الإدارة تكون أكثر فاعلية في مراقبة سلوك المديرين التنفيذيين (Abdul Rahman & Mohamed, 2006)، (Abed et al., 2012)، (Azzoz & Khamees, 2016). والبعض أظهر العلاقة الإيجابية بين حجم مجلس الإدارة وبين إدارة الأرباح (Sani et al., 2012)، كما يقاس متغير حجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- اجتماع مجلس الإدارة: يعبر عن نشاط وجهد مجلس الإدارة في القيام بمهامه ومسئولياته من وجهة نظر نظرية الوكالة، وهذا من شأنه أن يعزز الرقابة الشاملة على عملية إعداد التقارير المالية، وهناك دراسات عديدة بينت تأثير العلاقة السلبية بين اجتماعات مجلس الإدارة وبين إدارة الأرباح، وربط البعض بمتغير حجم الشركة والتي تحتاج إلى جهد واجتماعات لمجلس الإدارة أكثر من غيرها. وعليه يتوقع أن المستحقات التقديرية تنخفض مع زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة. كما يقاس متغير اجتماعات مجلس الإدارة بعدد الاجتماعات وتقسيم عدد أعضاء مجلس الإدارة (Habbash, 2012)، (Mohammad et al., 2016)، (Sani et al., 2012).
- ازدواجية المديرين التنفيذيين: تعني أن يقوم المدير التنفيذي بدور مزدوج، بحيث يرأس بجانب الإدارة التنفيذية رئاسة مجلس الإدارة، وبالتالي يكون له قوة تأثيرية كبيرة على أعضاء مجلس الإدارة، وعلى عملية إعداد التقارير المالية، ولتحقيق حوكمة فاعلة، فلا بد من الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وقد

أظهرت الدراسات تأثير العلاقة الإيجابية بين الازدواجية وإدارة الأرباح، بحيث إن الفصل بين كلا الوظيفتين يكون له رد فعل إيجابي على المساهمين، وعلى السوق ويُحد من إدارة الأرباح (Donnelly, 2014)، (Shah, 2014)، (إبراهيم، 2011). وهذا المتغير متغير وهمي **Dummy Variable** يأخذ القيمة «واحد» في حالة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وبين الإدارة التنفيذية، ويأخذ القيمة «صفر» في حالة عدم الفصل بينهما.

- **استقلالية لجنة التدقيق (المراجعة):** ينبغي أن يكون كل أعضاء لجنة التدقيق أو غالبيتهم من خارج الشركة لكي تتحقق الاستقلالية، وتمثل لجنة التدقيق الموقع الحيوي الذي يساعد مجلس الإدارة في الإشراف على شفافية ونزاهة عملية إعداد التقارير المالية، وذلك بموجب القوانين الداعمة لمهام لجنة التدقيق كقانون Sarbanes Oxley Act of 2002. وقد أظهرت الدراسات العلاقة السلبية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح (Sani et al., 2012)، (Marra et al., 2011)، (Donnelly, 2014)، (Mohammad et al., 2016). وقد أظهر البعض علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وذلك عبر الخبرة المكتسبة لأعضاء لجان التدقيق، والتي تساعد على التمرس في إدارة الأرباح (Dhaliwal et al., 2006)، (Lin et al., 2006). وهذا المتغير متغير وهمي **Dummy Variable** يأخذ القيمة «واحد» في حال كون كل أعضاء لجنة التدقيق أو غالبيتهم مستقلين ومن الخارج، (أي زادت النسبة عن المتوسط)، ويأخذ «صفر» بخلاف ذلك.

المتغيرات الضابطة:

تستخدم هذه المتغيرات لرقابة وضبط خصائص الشركة والتي قد تؤثر على العلاقة بين أبعاد حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح، وقد أشارت أدبيات عديدة إلى ضرورة ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المتغيرات الضابطة التالية: (Alkababji, 2016)، (Habbash, 2012)، (Mohammad et al., 2016)، (Sani et al., 2012)، (Emna et al., 2014).

حجم الشركة: والذي سيقاس عبر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية المدة.

نسبة الرفع المالي: وهي عبارة عن إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

نوع شركة التدقيق (Big 4): ويعبر عن نوع شركة التدقيق إذا كانت ضمن أكبر أربع شركات تدقيق في العالم، بحيث يأخذ القيمة «واحد» إذا كانت الشركة المساهمة العامة يدقق حساباتها شركة تدقيق ضمن (Big 4)، والتي هي (Deloitte Touche Tohmatsu; PricewaterhouseCoopers; Ernst & Young; KPMG)، ويأخذ «صفر» بخلاف ذلك.

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع «إدارة الأرباح»:

يعرض الجدول رقم (1) تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لإدارة الأرباح لسنوات الدراسة من 2012-2015. بحيث اعتبر في المرحلة الأولى من القياس الوصفي لمتغير إدارة الأرباح كمتغير وهمي **Dummy Variable**، فإذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها الحسابي لكل سنة، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال العام، وتعطى القيمة (1)، وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح، وتعطى القيمة (صفر).

جدول رقم (1)

التكرارات والنسب المئوية لممارسة وعدم ممارسة الشركات الصناعية لإدارة الأرباح

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
2012	8	62%	5	46%	13	100%
2013	9	70%	4	30%	13	100%
2014	9	70%	4	30%	13	100%
2015	5	38%	8	62%	13	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك تبايناً بين الشركات عبر السنين من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في السنتين 2013 و2014، بواقع تسع شركات، وبما نسبته 70% في كل منهما.

ويعزو الباحث ذلك إلى حداثة متطلبات الإفصاح من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين، التي يترتب على الشركات المساهمة العامة إظهارها في التقارير والقوائم المالية وبما يتواءم مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يحد من ممارسات إدارات تلك الشركات في التأثير على عمليات القياس المحاسبي للأرباح المتحققة، ويظهر التراجع التدريجي في ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح من قبل الشركات في السنة التالية للعام 2015 بنسبة 38%، وهذا يظهر مدى جدية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين في إلزام الشركات بعرض المعلومات المالية والإفصاح عنها بعدالة وشفافية، الأمر الذي يعزز من المصدقية والموثوقية في التقارير المالية، ويساعد على تعزيز ثقة مستخدمي تلك المعلومات.

اختبار الفرضية الأولى:

لا تمارس الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية إدارة الأرباح، حيث أظهرت الإحصاءات ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة 2012-2015.

وعليه تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة، وذلك باستخدام اختبار «ذو الحدين» Binomial Test وهو من الاختبارات اللامعلمية، وقد ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

اختبار Binomial Test «ذو الحدين»

الدلالة المعنوية	نسبة المشاهدات	عدد المشاهدات	التصنيف	EARMANG
0.02	0.60	31	1	شركات ممارسة
	0.40	21	0	شركات غير ممارسة

نلاحظ من الجدول السابق أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 60%، وذلك بعدد مشاهدات بلغت (31) مشاهدة من أصل (52) مشاهدة، في حين بلغت نسبة الشركات غير الممارسة 40% بعدد مشاهدات (21) مشاهدة.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية تساوي (0.02)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي تنص على أنه «تمارس الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية إدارة الأرباح».

اختبار الارتباط بين المتغيرات ونتائج الفرضيات رقم (2,3,4,5,6):

تم تحليل الارتباطات بين المتغير المستقل حوكمة الشركات ممثلة بأبعادها (استقلالية مجلس الإدارة BorInd، حجم مجلس الإدارة BorSiz، اجتماعات مجلس الإدارة BorMeet، ازدواجية المديرين التنفيذيين CEODua، استقلالية لجنة التدقيق AuditInd)، وكذلك المتغيرات الضابطة ممثلة بـ (حجم الشركة Logsizasset، نسبة الرفع المالي Leverage، نوع شركة التدقيق Big4) مع المتغير التابع ممثلاً بـ (إدارة الأرباح) عبر قياسه من خلال الاستحقاقات الاختيارية. وقد تم قياس تلك العلاقات من خلال اختبار Correlation Matrix.

وقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3)
معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمتغير التابع

Correlations									
EM.DAit	Big4	Leverage	Logsizasset	AuditInd	CEODua	BorMeet	BorSize	BorInd	
إدارة الأرباح	نوع شركة التدقيق	نسبة الرفع المالي	حجم الشركة	استقلالية لجنة التدقيق	ازدواجية المديرين التنفيذيين	اجتماعات مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	استقلالية مجلس الإدارة	
									1
									Pearson Correlation
									Sig. (2-tailed)
									BorInd
									استقلالية مجلس الإدارة
									BorSize
									حجم مجلس الإدارة
									BorMeet
									اجتماعات مجلس الإدارة
									CEODua
									ازدواجية المديرين التنفيذيين
									AuditInd
									استقلالية لجنة التدقيق
									Logsizasset
									حجم الشركة
									Leverage
									نسبة الرفع المالي
									Big4
									نوع شركة التدقيق
									EM.DAit
									إدارة الأرباح
									N

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (حجم مجلس الإدارة)، والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية)، فقد بلغ معامل الارتباط 0.362، بحيث إنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس

الإدارة، أدى إلى قيام المديرين بممارسة إدارة الأرباح. وقد يعزى ذلك إلى العلاقات المتوافقة بين أعضاء مجلس الإدارة، وذلك من أجل التأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام وعلى نتائج التعاقدات والمكافآت والحوافز بشكل خاص، والتي يسعى أعضاء مجلس الإدارة إلى تعظيمها.

ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية بلغت (0.008)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية رقم (3)، ونقبل البديلة التي تنص على أنه «توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية»، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Sani et al., 2012).

- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (اجتماعات مجلس الإدارة) والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية)، فقد بلغ معامل الارتباط - 0.325 بحيث إنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة، أدى إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح من قبل المديرين، وقد يكمن السبب في ذلك إلى تحمل مجلس الإدارة الأعباء الملقاة على عاتقه من وجهة نظر نظرية الوكالة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذي يعزز الرقابة والمتابعة على عملية إعداد التقارير المالية الذي يحد من ممارسات الإدارة في التأثير على الأرباح. ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية بلغت (0.019)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية رقم (4)، ونقبل البديلة التي تنص على أنه «توجد علاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية»، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Habbash, 2012)، (Mohammad et al., 2016)، (Sani et al., 2012).

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (ازدواجية المديرين التنفيذيين) والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية)، فقد بلغ معامل الارتباط 0.367 بحيث كلما كانت هناك ازدواجية في العمل بين مهام الرئيس التنفيذي وبين رئيس مجلس الإدارة، أدى هذا إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل المديرين، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الموقع الوظيفي لكلا المهمتين، فيمتلك المدير الذي يتمتع بدور مزدوج قوة تأثيرية كبيرة ومباشرة على أعضاء مجلس الإدارة، وبالتالي يمتلك التأثير على الاتجاهات الاستراتيجية للمنشأة، الأمر الذي يزيد من حجم المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات النهائية وصولاً إلى التأثير في عملية إعداد التقارير المالية.

ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة المعنوية بلغت (0.007) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية رقم (5)، ونقبل البديلة التي تنص على أنه «توجد علاقة بين حالة (ازدواجية) المدراء التنفيذيين وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية». وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Donnelly, 2014)، و (Shah, 2014)، و (إبراهيم، 2011).

- كما نلاحظ من الجدول السابق عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (استقلالية مجلس الإدارة) والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية)، فقد بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.694)، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية رقم (2) والتي تنص على أنه «لا توجد علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية». وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Donnelly, 2014).

- كما نلاحظ من الجدول السابق عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل (استقلالية لجنة المراجعة) والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية)، فقد بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.090)، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية رقم (6)، والتي تنص على أنه «لا توجد علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية». وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Emna et al., 2014).

اختبار الفرضية السابعة:

لا تؤثر أبعاد حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة ممثلة بـ (حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، نوع شركة التدقيق) على ممارسات إدارة الأرباح.

يظهر الجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات الضابطة- التي تضبط خصائص الشركة التي تؤثر على العلاقة بين أبعاد حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح- والمتمثلة بـ (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونوع شركة التدقيق)، والمتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية). وقد تمثل ذلك في:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، فقد بلغ معامل الارتباط 0.380، وقيمة الدلالة المعنوية (0.006)، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما يدل على وجود العلاقة، وذلك لأن حجم الشركة يؤثر على ميل الشركة لإدارة الأرباح، فالشركات كبيرة الحجم وبما تملكه من قيم للأصول وموارد مالية ومهارات وخبرات يكون لديها القدرة على ممارسة وتغطية التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح أمام جمهور المساهمين وأصحاب المصالح مقارنة مع الشركات صغيرة الحجم والتي لا تمتلك تلك القدرات والمحفزات.

- وجود علاقة ارتباط طردية (أظهرها جدول 3) ذات دلالة معنوية بين نسبة الرفع المالي وإدارة الأرباح، من خلال المستحقات الاختيارية، فقد بلغ معامل الارتباط 0.568، وقيمة الدلالة المعنوية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما يدل على وجود العلاقة، فمتغير الرفع المالي هو متغير رقابي لمعرفة مدى تغطية الديون، والتي تؤثر على دوافع إدارة الأرباح، فنسبة المديونية العالية قد تتفق مع زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لأنها ترتبط بحوافز المدراء، فالمدراء يدركون أن تأثير ارتفاع نسبة المديونية يؤدي إلى تآكل الأرباح على المدى القصير والطويل ويحاولون تجنب التأخر في سداد الديون، لأن ذلك يحمل الشركة أعباء إضافية على تأخر السداد، وبالتالي فإن ذلك يحفز المدراء على ممارسة إدارة الأرباح.

- وجود علاقة عكسية (أظهرها جدول 3) ذات دلالة معنوية بين نوع شركة التدقيق وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، فقد بلغ معامل الارتباط 0.430، وقيمة الدلالة المعنوية (0.001)، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما يدل على وجود العلاقة، فالشركات الصناعية المساهمة العامة والتي يدقق حساباتها شركات عالمية ضمن Big 4، (Deloitte Touche Tohmatsu; Price waterhouse Coopers; Ernst & Young; KPMG) تمتلك مهارات وكفاءات مهنية في العمل المحاسبي والتدقيق قد تفوق نظرائها من الشركات، وبالتالي سيتجنب مدراء الشركات المساهمة القيام بممارسات إدارة الأرباح؛ خوفاً من كشف أمرهم أمام المساهمين وأصحاب المصالح الحريصين على الحصول على معلومات التقارير المالية التي تمتاز بجودة وموثوقية عالية.

اختبارات إحصائية أخرى للفرضية السابعة:

ولاختبار نموذج الدراسة الإحصائي الذي يوضح العلاقة التأثيرية بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، مع الاستعانة ببعض المتغيرات الضابطة، سيتم اختبار تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression، ويتميز أسلوب الانحدار المتدرج بإدخال المتغيرات المستقلة تدريجياً، حيث يدخل في الخطوة الأولى أقوى المتغيرات ارتباطاً بالمتغير التابع. وفي الخطوة التالية يدخل المتغير الذي يليه بناء على قيمة الارتباط، ويكتفي بالمتغيرات المعنوية فقط، أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، كما إنه يضمن استقلالية العوامل المفسرة الداخلة في النموذج، أي أنه يعالج مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط Correlation Matrix والذي تم إعداده سابقاً، فإذا كان هناك ارتباط بين متغيرين من المتغيرات المفسرة، فإنه يُكتفى بإدخال أقواها ارتباطاً بالمتغير التابع، ويستبعد الآخر، أي يتم اختيار المتغيرات المستقلة التي ليس بينها ازدواج خطي لتفسير سلوك المتغير التابع.

جدول رقم (4)
من نتائج اختبار تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

Coefficients ^{a,b}					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model النموذج
		Beta	Std. Error	B	
.000	-4.075	-.496	.125	-.511	1 Big4 نوع شركة التدقيق
.002	3.230	.361	.039	.127	2 Leverage نسبة الرفع المالي
.003	-3.098	-.442	.132	-.408	3 BorMeet اجتماعات مجلس الإدارة

a. Dependent Variable: EM.DAit - إدارة الأرباح

b. Linear Regression through the Origin

من الجدول رقم (4) يتضح ما يلي:

- من المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد حوكمة الشركات، أظهرت النتائج أن بُعد (اجتماعات مجلس الإدارة) له تأثير عكسي (بدالة قيمة بيتا) على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، بحيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.003)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 5%، مما يعني أنه كلما ازدادت اجتماعات مجلس الإدارة، انخفضت ممارسات إدارة الأرباح.
- من المتغيرات الضابطة التي أثرت على إدارة الأرباح متغير (نوع شركة التدقيق)، بحيث أثرت بعلاقة عكسية (بدالة قيمة بيتا) على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 5%، مما يعني أنه كلما تم انتخاب شركة تدقيق تصنف ضمن أكبر أربع شركات تدقيق على مستوى العالم لتدقيق حسابات الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، انخفضت ممارسات إدارة الأرباح.
- من المتغيرات الضابطة التي أثرت على إدارة الأرباح متغير (نسبة الرفع المالي)، بحيث أثرت بعلاقة طردية (بدالة قيمة بيتا) على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية البالغة 5%، مما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الرفع المالي المديونية، ارتفعت ممارسات إدارة الأرباح.

النتائج والتوصيات

النتائج

في ضوء الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2012-2015 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، والذي يظهر جلياً في عامي 2014 - 2015.
- 2- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مجلس الإدارة وازدواجية المديرين التنفيذيين وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- 3- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- 4- عدم وجود علاقة بين كل من استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.

- 5- أظهرت المتغيرات الضابطة ممثلة بـ (حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، ونوع شركة التدقيق) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، بحيث وجدت علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ونسبة الرفع المالي وبين إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، كما وجدت علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نوع شركة التدقيق وإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.
- 6- أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي ذي دلالة معنوية لكل من اجتماعات مجلس الإدارة ونوع شركة التدقيق على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، أما متغير نسبة الرفع المالي فقد أظهرت النتائج وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية.

ويرى الباحث أن النتائج السابقة التي تم التوصل إليها تعتبر منطقية وتتفق مع العديد من أدبيات الدراسة، لأن إدارة الأرباح غالباً ما تتم ممارستها في مرحلة إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية، وكلما توافرت أبعاد الحوكمة والسياسات والقوانين الملزمة والتي تدعم وتشجع شفافية وجودة التقارير وتراعي متطلبات أصحاب المصالح، وتم تطبيق ما سبق بدرجة جيدة كلما أمكن كشف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها.

التوصيات:

- 1- ضرورة المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة باعتبارها أحد أبعاد الحوكمة، وأن تكون غالبية تركيبته من أعضاء من خارج الشركة، لكي تزداد فاعلية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية.
- 2- ضرورة المحافظة على استقلالية لجان التدقيق وكفاءة وخبرة أعضائها، وأن تكون غالبية أعضائها من الخارج، باعتبارها أحد أبعاد الحوكمة، ولما تتمتع به تلك اللجان من دور حيوي يساعد مجلس الإدارة في الإشراف على شفافية ونزاهة عملية إعداد التقارير المالية، مع التأكيد على ضرورة اختيار شركات تدقيق تتمتع بالخبرات وتمتلك الكفاءات والسمعة الحسنة في مجال التدقيق الخارجي.
- 3- ضرورة مراعاة عدم ازدواجية المديرين التنفيذيين والحد من استغلالهم وممارساتهم السلبية لإدارة الأرباح.
- 4- ضرورة الإفصاح والشفافية عن كل الأمور المتعلقة بالمنشأة، والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي والتشغيلي للمنشأة، وتوفيرها في التوقيت المناسب بما يفي حاجة مستخدميها، والإفصاح أيضاً عن كل البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والتي من شأنها أن تخدم ممارسات إدارة الأرباح.
- 5- أن يتم تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باستمرار، وأن تتم محاسبة ومساءلة الإدارات أمام المساهمين، مما يساعد على الحد من التقديرات التحكيمية السلبية لإدارة الأرباح.
- 6- التأكيد على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص -بأثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، وأهمية الالتزام بمدونة الحوكمة التي من شأنها ضمان جودة التقارير المالية والحد من ممارسات المديرين لإدارة الأرباح، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتعاون مع بورصة فلسطين والشركات المساهمة العامة والجامعات والأكاديميين.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو عجيبة، عماد؛ وعلام حمدان. (2009). «أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن»، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- أبو عواد، بهاء؛ ومجدي الكبيسي. (2014). «أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية: دراسة تطبيقية»، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، جامعة الكويت، مج (21)، ع (3)، ص 521-556.
- إبراهيم، سماسم. (2011). دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، القاهرة: دار المنظومة، الرابط: <http://search.mandumah.com/Record/414640>
- السناوي، عبد الرؤوف؛ وزهران دراغمة؛ وصهيب جزار. (2015). «مدى توفر مقومات الحوكمة المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة: دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين»، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، مج (11)، ع (2).
- الشحادة، عبد الرزاق؛ وسمير البرغوتي. (2009). «ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية»، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- الصوص، إياد. (2012). «مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين»، *رسالة ماجستير منشورة*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكبيسي، مجدي. (2015). «فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين»، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، مج (11)، ع (1)، الأردن.
- المشهداني، بشرى؛ وليلى الفتلاوي. (2012). «المدخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها»، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، الجامعة المستنصرية، العراق، مج (35)، ع (93)، ص: 35-93.
- الهنيبي، إيمان. (2005). «تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني»، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. عمان الأردن: جامعة عمان العربية.
- دحدوح، حسين. (2008). «دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية»، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، مج 24، ع 1.
- سليمان، محمد مصطفى. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- علي، أسامة؛ وعبد الناصر نور. (2014). «إدارة الأرباح أحد أساليب المحاسبة الإبداعية المتبعة من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مكاتب التدقيق»، *إرث للبحوث والدراسات (العلوم الاقتصادية والإدارية)*، مج (17)، ع (3).
- قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12) لعام 2004. متاح على الموقع: www.pex.ps
- قانون الشركات الفلسطيني المعدل الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2008، المادة (189-194)، متاح على الموقع: http://www.almustakbal.org/pubs/Companies_Law_Draft_22_20Dec_08.pdf
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية. (2003). *دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين*. ترجمة/ سمير كريم، واشنطن دي- سي، ص 207.
- معهد الحوكمة الفلسطيني. (2009). *مدونة الحوكمة الفلسطينية*، متاحة على الموقع: <http://www.pgi.ps>

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Rahman, R. and F. H. Mohamed Ali. (2006). "Board, Audit Committees, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 7, pp. 783-804.
- Abed, S.; A. Al-Attar and M. Suwaidan. (2012). Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence. *International Business Research*, 5 (1): 216.
- Agrawal, Anup and Sahiba Chadha. (2004). *Corporate Governance and Accounting Scandals*, Working Paper, www.paper.ssrn.com.
- Alkababji. M. (2016). "The Extent of Compliance with the Disclosure Requirements for Fair Value Measurement (IFRS-13): A Study on the Annual Reports of Palestinian Corporations", *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, Vol. 4, No. 4, pp. 65-88, <http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/The-Extent-of-Compliance-with-the-Disclosure-Requirements-for-Fair-Value-Measurement-IFRS-13-A-Study-on-the-Annual-Reports-of-Palestinian-Corporations.pdf>.
- Azzoz, A, Khamees. (2016). "The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earning Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*, Vol. 12, No. 1.
- Bergstresser, D. and T. Philippon. (2006). "CEO Incentives and Earnings Management", *Journal of Financial Economics*, Vol. 80.
- Bhundia, A. (2012). "A Comparative Study between Free Cash Flows and Earnings Management", *Business Intelligence Journal*, January, Vol. 5 No. 1, P. 124.
- Campa, D. and R. Donnelly. (2014). "An Assessment of Corporate Governance Reforms in Italy Based on a Comparative Analysis of Earnings Management", *Corporate Governance*, Vol. 14, Iss 3 pp. 407 - 423
- Chen, C. and C. Tasi. (2010). "Earnings Management Types and Motivation: A Study in Taiwan", *Social Behavior and Personality*, Vol. 38, No. 7.
- Chen, X.; Q. Cheng and X. Wang. (2014). *Does Increased Board Independence Reduce Earnings Management: Evidence From Recent Regulatory Reforms*, available at: <http://ssrn.com/abstract=2522695>
- Cheng, Q.; J. Lee and T. Shevlin. (2015). *Internal Governance and Real Earnings Management*, Available at: <http://ssrn.com/abstract=2666117>, Permanent Link to this Document: <http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2012-0048>
- Cormier, D. and I. Martinez. (2006). "The Association between Management Earnings Forecasts, Earnings Management and Stock Market Valuation: Evidence from French IPOs", *The International Journal of Accounting*, Vol. 41.
- Cornett, M.; A. J. Marcus; A. Saunders and H. Tehranien. (2006). "Earnings Management, Corporate Governance, and True Financial Performance", *SSRN Working Papers*, pp. 1-28.
- Cornetta, M.; A. Marcusb and H. Tehraniانب. (2008). "Corporate Governance and Pay-for-performance: The Impact of Earnings Management", *Journal of Financial Economics*, Vol. 87, Issu 2, pp.

- 357–373, Available at: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304405X07001651>
- Cornetta, M.; A. Marcusb and H. Tehranianb. (2009). "Corporate Governance and Earnings Management at Large U.S Bank Holding Companies", *Journal of Corporate Finance*, Vol.15.
 - Daniel, N.; D. Denis and L. Naveen. (2008). "Do Firms Manage Earnings to Meet Dividend Thresholds", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 45, No. 1, pp. 2-26.
 - Dechow, P; R. Sloan and A. P. Sweeney. (1995). "Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, Vol. 70, N° 2, pp. 193-225.
 - Dechow, P; R. Sloan and A. P. Sweeney. (1996). "Causes and Consequences of Earnings Manipulation", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 13, pp.1-36.
 - Dhaliwal, D.; V. Naiker and F. Navissi. (2006). "Audit Committee Financial Expertise, Corporate Governance and Accruals Quality: An Empirical Analysis", available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4906690 (Accessed July 21, 2008).
 - Donnelly, D. (2014). "An Assessment of Corporate Governance Reforms in Italy Based on a Comparative Analysis of Earnings Management", *Corporate Governance*, Vol. 14, Iss 3 pp. 407–423, Permanent Link to this Document: <http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2012-0048>
 - Emna, C.; S. Trabelsi and H. Matoussi. (2014). "Real Earnings Management and Governance Attributes in the Context of IPO Failure", *Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference*, University of Manouba, Brock University - Accounting and University of Manouba - Gestion, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2379696>
 - Farber, D. (2005). "Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter?" *The Accounting Review*, Published by: American Accounting Association, Vol. 80, No. 2 (Apr., 2005), pp. 539-561, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/4093068>
 - Farooque, O.; E. Suyono and U. Rosita. (2013). Link between Market Return, Governance and Earnings Management: An Emerging Market Perspective, Available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/results.cfm?RequestTimeout=50000000>
 - Habbash, M. (2012). "The Role Corporate Governance Mechanisms in Constraining Earnings Managements Practice in Saudi Arabia", *Research of Accounting*, Vol. 11, No. (1), Available at: <http://search.mandumah.com/Record/372320>
 - Healy, P. M. and J. M. Wahlen. (1999). "A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, 13 (4): 365-383.
 - Heenetigala, K. and A. Armstrong. (2011). *The Impact of Corporate Governance on Firm Performance in an Unstable Economic and Political Environment: Evidence from Sri Lanka*, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1971927.
 - Hussain, M.; M. Hany and M. Ehab. (2015). "Corporate Governance, Firms' Performance and Earnings Management: Evidence from German Listed Companies", *Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference*, Available at: <http://ssrn.com/abstract=2538843>.
 - Iqbal, A. and N. Strong. (2010). "The Effect of Corporate Governance on Earnings Management around UK Rights Issues", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 6, Iss 3, pp. 168-

189, Permanent link to this document: <http://dx.doi.org/10.1108/17439131011056215>

- Jones, J. J. (1991). "Earnings Management During Import Relief Investigations", *Journal of Accounting Research*, Vol, 29, N°2, pp. 193-221.
- Jordan, C. (2012). "Cadbury Twenty Years On", Center for Transnational Legal Studies, Research Paper No. 12-136, http://scholarship.law.georgetown.edu/ctls_papers/4, <http://ssrn.com/abstract=2116078>
- Kamran, S. (2014). The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan", *The Lahore Journal of Economics*, 19: 2 (Winter), pp. 27–70.
- Kastantin, T. (2005). "Beyond Earnings Management: Using Ratios to Predict Enron's Collapse", *Managerial Finance*, Vol. 31.
- Kim, H. J. and S. K. Yoon. (2008). "The Impact of Corporate Governance on Earnings Management in Korea", *Malaysian Accounting Review*, Vol. 7, N°1, pp. 43-59;
- La Porta, R.; F. Lopez-de-Silanes; A. Shleifer and R. Vishny. (2000). *Investor Protection and Corporate Governance*. Elsevier Science, Available at: http://scholar.harvard.edu/files/shleifer/files/ip_corpgov.pdf
- Lin, J. W.; J. F. Li and J. S. Yang. (2006). "The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 9, pp. 921-33.
- Marra, A.; P. Mazzola and A. Prencipe. (2011). "Board Monitoring and Earnings Management Pre and Post-IFRS", *The International Journal of Accounting*, Vol. 46, No. 2, pp. 205-30.
- Mckee, T. (2005). *Earnings Management: An Executive Perspective*. Mason, O. H., Thomson.
- Mohammad, W.; S. Wasiuzzaman and N. Salleh. (2016). "Board and Audit Committee Effectiveness, Ethnic Diversification and Earnings Management: A Study of the Malaysian Manufacturing Sector", *Corporate Governance*, Vol. 16, Iss 4, pp. 726 - 746, Permanent Link to this Document: http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2015_0085.
- Nakashima, M. and D. Ziebart. (2015). "Did Japanese-SOX Have an Impact on Earnings Management and Earnings Quality?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, Iss 4/5 pp. 482 - 510, Permanent Link to this Document: <http://dx.doi.org/10.1108/MAJ-06-2013-0890>
- OECD, Organization for Economic Co-operation and Development. (2015). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*, OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en>.
- Okpara, J. (2011). "Corporate Governance in a Developing Economy: Barriers, Issues, and Implications for Firms", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, Vol. 11 Iss: 2, pp.184 – 199
- Oqab, R. (2012). "The Role of the Audit Committee in Raising the Efficiency of the Internal Control System to Combat Money Laundering in Jordanian Banks", *International Research Journal of Finance and Economics*, Euro Journals Publishing, Issue 88.
- Peasnell, K. V.; P. E. Pope and S. Young. (2005), "Board Monitoring and Earnings Management: Do Outside Directors' Influence Abnormal Accruals", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 32, No. 7-8, pp. 1311-46.

- Persaud, S. and A. Mason. (2000). ***Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it***, Canadian Fundraiser, Archived on Charity Village. www.vis-isbc.org/eng/funding/financial_guiede/doc20.cfm.
- Qiang, C. and W. Terry. (2005). "Equity Incentives and Earnings Management", ***Accounting Review***, Vol. 80, Issue 2, pp. 441-480.
- Sani, M.; H. Abdul Rashid and F. Shawtari. (2012). "Corporate Governance and Earnings Management in Malaysian Government Linked Companies", ***Asian Review of Accounting***, Vol. 20, Iss 3 pp. 241 - 258, Permanent Link to this Document: <http://dx.doi.org/10.1108/13217341211263283>
- Scott, B.; M. Pitman. (2005). Auditors and Earnings Management. Retrieved June 2011, Available at: www.nysscpa.org
- Shah, A. (2014). "The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan", ***The Lahore Journal of Economics***, 19: 2: pp. 27–70.
- Siregar, V. and S. Utama. (2008). "Type of Earnings Management and the Effect of Ownership structure, Firm Size, and Corporate- Governance Practices Evidence from Indonesia", ***The International Journal of Accounting***, Vol. 43.
- Tangjitprom, N. (2013). "The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management", ***International Journal of Economics and Finance***, Canadian Center of Science and Education Vol. 5, No. 3
- Williamson, Q. E. (1999). ***The Mechanism of Governance***, Oxford University Press.

Website:

- www.hawkama.net
- www.pex.ps

The Role of Corporate Governance in Controlling the Earnings Management Practices of Palestinian Shareholding Industrial Companies: A Field Study

Dr. Majdi Wael Alkababji

Associate Professor of Accounting

Department of Accounting

Faculty of Administrative and Economic Sciences

Al-Quds Open University

State of Palestine

ABSTRACT

The study aimed to demonstrate the role of commitment to the ingredients of corporate governance and its relationship to restrict the earnings management practices in Palestinian shareholding industrial companies, some boards of companies tend to earnings management practices through the influence of the measurement processes and accounting disclosure way that serves their interests, taking advantage of the flexibility in the international accounting standards to choose between the methods and policies of the accounting alternative.

To achieve the objectives of the study the researcher was used Jones amended model (Jones, 1991), (Dechow, et al, 1995-1996), which focuses on measuring the total accruals for the measurement of earnings management practices, corporate governance was measured through a variety of their ingredients proxy by (Board Independence, Board Size, Board Meeting, Chief Executive Officer(CEO) Duality, Audit Committee Independence), also been used a group of control variables proxy by (Firm Size, Leverage, Big 4 Companies (The sample of the study consist of all public shareholding industrial companies, which are about (13) companies, throughout the years 2012-2015.

The results of the study revealed that industrial companies have been exercising earnings management during the years of the study, in addition to having variable relationships among corporate governance ingredients and earnings management. The researcher has offered a number of recommendations: The need to preserve the independence of the board of directors, the independence of audit committees and their members who have sufficient the competencies and experiences, there is no CEO duality at the company, in order to reduce the exploitation of managers and their negative practices to the earnings management, and increase the effectiveness of supervision of the financial reporting process.

Keywords: Corporate Governance, Earnings Management.